

THE PUBLIC POLICY HUB

ملتقى السياسات العامة

٢١

موجز سياسات

الموطنون كبار السن الذين يفتقرن إلى الرعاية الصحية المتخصصة في مصر: متطلبات التقييم والإصلاح

٢٠١٩

خلفية المشكلة

وفقاً للجهاز المركزي للتعداد العامة والإحصاء، يبلغ عدد السكان في مصر ٩٦,٢ مليون نسمة، منهم ٣,٦٨ فرد تقريباً تزيد أعمارهم على ٦٥ عاماً. وقد زاد عدد السكان كبار السن في السنة الماضية (الجهاز المركزي للتعداد العامة والإحصاء، ٢٠١٨).

ويوجد تحول ديموغرافي في الدول النامية، والذي يشير إلى حدوث تغير في المجموعة العمرية لديها نحو الزيادة في أعداد السكان من كبار السن. وتواجه مصر هذه المشكلة وكانت توجد بعض المخاوف والاحتمالات لمعالجة المشكلات المتعددة التي تواجه السكان كبار السن في مصر.

ونتيجةً لتحسين الرعاية الصحية، يوجد ارتفاع في متوسط العمر المتوقع وانخفاض في معدلات الخصوبة. وعليه، تزيد نسبة الأفراد الذين تزيد أعمارهم عن ٦٠ عاماً بشكل أسرع من أي مجموعة عمرية أخرى (المكتب الإقليمي لشرق المتوسط التابع لمنظمة الصحة العالمية، ٢٠١٩). ونحن نتحول إلى أمة من المواطنين كبار السن الذين يحتاجون إلى عناية ورعاية خاصة وموارد مخصصة.

ومن أجل التعمق في دراسة هذه المشكلة، نحتاج إلى تحليل الكيفية التي تعامل بها مصر مع هذه المشكلة على مستوى السياق الدولي والقوانين المطبقة والاتفاقيات المختلفة في حين اتخاذ المزيد من الخطوات نحو تحقيق الأهداف الإنمائية المستدامة.

ويوجد بالفعل الكثير من المجالات التي لم يجر تناولها في هذا الموضوع، ففي الواقع يوجد نقص في الخدمات المقدمة وضعف في الوعي بخدمة رعاية المسنين في مصر. وعلى الرغم من الجهود التي بذلتها الحكومة مؤخراً، مازال المستخدم النهائي لا يحصل فعلياً على هذه المزايا الموجهة؛ بالإضافة إلى ذلك، يلزم التعاون بين مختلف الأطراف المعنية.

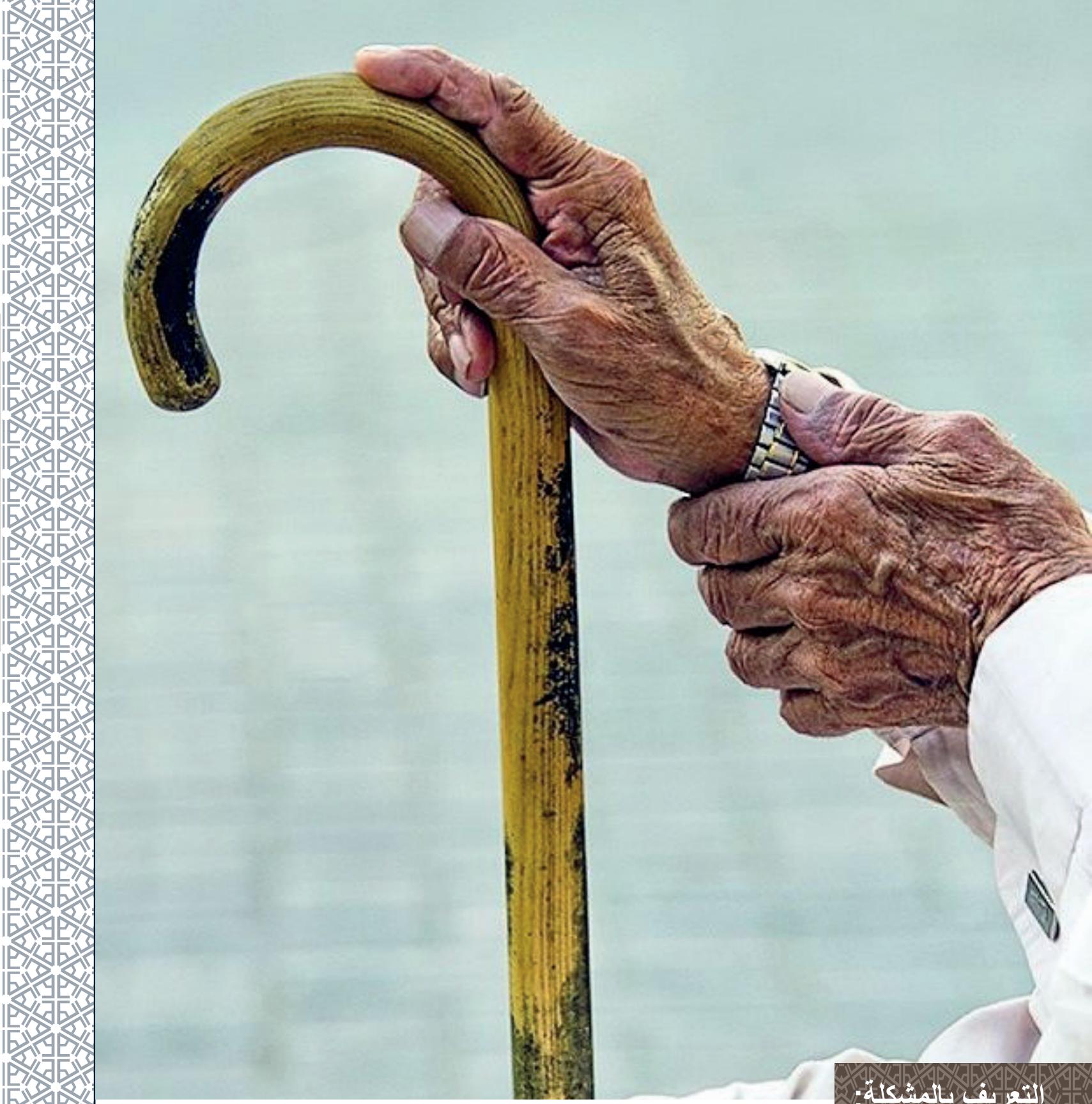
وتمت بالفعل مناقشة عدد من السياسات والإصلاحات ولكن لم تخضع مطلقاً للتحليل المعمق، بما في ذلك ١- تعديل "مشروع رفيق المسن" الذي أطلقته مؤخراً وزارة التضامن الاجتماعي، ٢- واتخاذ التدابير الوقائية لتعزيز جودة الحياة لكبار السن، ٣- واستخدام حلول تكنولوجيا المعلومات والذكاء الاصطناعي، ٤- ورفع قدرة دور رعاية المسنين العامة وجودتها. وتشكل تلبية الحاجة لخطوة عمل قوية لإشراك جميع الأطراف المعنية بروؤية ورسالة واضحتين الأساس للتنفيذ. وأخيراً، يتمثل الاقتراح الحالي في المضي قدماً في "مشروع رفيق المسن" بمتابعة وثيقة لنظام تدقيق معايير الجودة لمرافق الرعاية المنزلية ليصبح مجدياً لكبار السن، إلى جانب العمل مجدداً على زيادة تخصصات طب الشيخوخة عن طريق وزارة الصحة ودخول "المجلس الأعلى لرعاية المسنين" حيز العمل.

أعد بواسطة: سالي إسلام - سندس مبارك - شيماء الصباح - محمود نصار

الآراء الواردة في هذه الأوراق هي آراء المؤلفين ولا تعكس سياسات أو وجهات نظر الجامعة الأمريكية بالقاهرة.

يتم نشر هذه الأوراق لتشجيع المزيد من الحوار حول القضايا والتحديات التي تواجه مصر

في محاولة لإكساب طلاب الدراسات العليا خبرات صياغة حلول سياسات عملية.



التعريف بالمشكلة:

يحتاج السكان كبار السن في مصر إلى نظام رعاية صحية خاصة لتلبية احتياجاتهم وتوقعاتهم.

في الوقت الحاضر، يعيش كبار السن لفترة أطول من ذي قبل نتيجةً لتحسين خدمات الرعاية الصحية. ويعود هذا إلى حدوث ارتفاع في عدد كبار السن ويشكل ضغطاً على الموارد ولا سيما في ظل محدودية الموارد في مصر لتلبية احتياجات كبار السن وتوقعاتهم. وبعد التقاعد، يتحول الشخص كبير السن من شخص منتج إلى شخص يحتاج إلى رعاية خاصة من الآخرين. وتعمل المسلسلات التلفزيونية والأفلام ووسائل التواصل الاجتماعي على رفع الوعي عن طريقتناول هذه المشكلات مثل فيلم "زهaimer". بالإضافة إلى ذلك، يشيع في الوقت الحالي سفر أفراد الأسرة وإقامتهم في دول مختلفة وترك والديهم وحدهم. والمشكلة المتعلقة بكبار السن لا تقتصر على العوامل الاقتصادية فحسب، فعلى سبيل المثال، لا يجد الكثير من كبار السن الأثرياء أشخاص مؤهلين تأهيلًا جيداً أو معدات متاحة لدعمهم.

ولذلك، نحتاج في مصر إلى سياسة اجتماعية وسياسة للرعاية الصحية للاهتمام بهم. وتولي الحكومة اهتماماً بهم بموجب قانون التأمين الصحي الجديد، ولكنهم يحتاجون إلى مزيد من الاهتمام بمشاكلهم، نظراً لأنهم مجموعة ضعيفة.



بدائل السياسات:

يوجد الكثير من بدائل السياسات التي يمكن استخدامها لتحسين خدمات الرعاية الصحية لـكبار السن:

١: سيناريو تعديل لمشروع "رفيق المسن" الذي أطلقته وزارة التضامن مؤخراً عن طريق اتخاذ خطوات مختلفة:

- أ- العمل على تحسين مهارات هؤلاء الرفقاء عن طريق تقديم تدريب طبي ونفسي لهم ليساعدهم على تقديم خدمة أفضل لـكبار السن.
- ب- تأمين المسار المهني لهؤلاء الرفقاء.
- ج- إصدار تطبيق للهاتف المحمول لسجل صحي شخصي لـكبار السن.
- د- إدراة الدخل من الإعلانات عن تطبيق الهاتف المحمول لتمويل هذا المشروع.

٢: اتخاذ التدابير الوقائية لتعزيز جودة الحياة لـكبار السن:

- أ- هذا البديل حل بعيد المدى ويطلب وقتاً طويلاً لتنفيذه.
- ب- وهو غير مكلف وسهل التطبيق.
- ج- ويمثل تثقيف الأسرة جزءاً مهماً في هذا البديل.

٣: حلول تكنولوجيا المعلومات والذكاء الاصطناعي:

- أ- يمكن تفويض هذا البديل بالاتفاق بين وزارة التضامن الاجتماعي والمكتبات العامة لتعليم كبار السن المهارات الأساسية لاستخدام التكنولوجيا.

ب- أطلق تطبيقان مصريان ناشئان للهاتف المحمول مصممان ليشملوا الخدمات الطبية المفقودة.

٤: رفع قدرة دور رعاية المسنين العامة وجودتها:

- أ- زيادة عدد دور رعاية المسنين لتلبية الاحتياجات المستقبلية.
- ب- تقديم مقترن بطار عمل مؤشر جودة هيئة التفتيش على خدمات الرعاية (واينر، ٢٠٠٣) بغية مساعدة دور الرعاية في إجراء التقييم الذاتي. وقد يرفع هذا من الوعي والمطالبة فيما يتعلق بالمشكلات الأساسية التي يتبع معالجتها في جودة الرعاية الصحية.

٥: يجب أن يتلقى الأطباء المتخصصون في طب الأسرة المزيد من التدريب عن طب الشيخوخة:

يمكن لوزارة الصحة أن تضع برنامج تدريب لمدة شهرين على سبيل المثال للأطباء المتخصصين في طب الأسرة عن طب الشيخوخة. ويمكن أن يحسن هذا من جودة الرعاية المقدمة لـكبار السن في المناطق الريفية.

الخاتمة والتوصيات:

في الختام، تدل جدوى بداول السياسات المختلفة وإطارها الزمني على أنها جمياً فعالة في حل الكثير من مشكلات الرعاية الصحية التي تواجه كبار السن. ومن ثم، كل هذه البدائل قابلة للتطبيق تباعاً لبعضها البعض. ففي البداية، سيكون تعديل "مشروع رفيق المسن" الذي أطلقته مؤخرأً وزارة التضامن الاجتماعي الخطوة الأكثر فعاليةً في هذه المرحلة من الزمن. وبعد ذلك، ستكون بداول السياسات الأخرى فعالة شرطية أن تبدأ الحكومة في تنفيذها على الفور حيث إن هذه المسائل تستغرق وقتاً حتى تتحقق نتائج ملموسة. ونحتاج أيضاً إلى أن نأخذ بعين الاعتبار مدى فعالية الخيار، أي قدر المعاناة الذي سيخفف منه، أو التأثير الذي قد يحدثه بين هذا القطاع من سكان مصر. وتشمل الاعتبارات الأخرى التكلفة المرتبطة بالختار والقبول السياسي وكيفية ممارسة العدالة، إلى جانب دراسة الأطراف المعنية وإجراء التحليل الملائم لجدوى السياسة.

ويعني هذا أن كبار السن قد يحتاجون إلى أنواع مختلفة من الرعاية بحسب حالتهم الاجتماعية والصحية والاقتصادية (بشكل مستقل وغير مستقل). وعليه، نحتاج إلى تنفيذ سياسات مختلفة في وقت واحد مع بعضها البعض، إذ ستساعد السياسة الوقائية كبار السن على أن يكونوا مستقلين لفترة طويلة ومن ثم سيحتاجون موارد أقل للرعاية، بينما تترك السياسات الأخرى على كبار السن المعالين.

ملتقى السياسات العامة عندما يجتمع البحث الدقيق مع الإبداع

ملتقى السياسات العامة هو مبادرة بدأت في كلية الشؤون الدولية والسياسات العامة في أكتوبر ٢٠١٧، وتهدف المبادرة إلى سد الفجوة في مجال بحوث السياسات من خلال تقديم الآلية التي يمكن بواسطتها العمل على صياغة الأفكار الجيدة والإجابات المنطقية والحلول الهادفة ومناقشتها وصقلها واختبار صحتها وعرضها على صانعي السياسات في شكل منظم شديد الوضوح ممتد الأثر، وذلك بهدف حل المعضلات الحادة والمزمنة التي تعاني منها السياسات في مصر.

يوفر ملتقى السياسات العامة وحدة عمل يتم فيها تشكيل فرق عمل السياسات بشكل منتظم تجمع الباحثين/الموجهين في مجال السياسات من ذوي الخبرة وشباب محللي السياسات المبدعين، ليتم تزويدهم بالموارد اللازمة والتدريب والخبرات الجديدة والمساحة والأدوات وشبكات العلاقات والمعرفة والوصول إلى الخبراء، وذلك بهدف تمكينهم من التوصل إلى حلول سليمة ودقيقة ومبدعة في مجال صياغة السياسات التي تتميز بإمكانية الدعوة إليها بشكل فعال وإيصالها لصانعي السياسات المعنيين ولعامة المواطنين.

كلية الشؤون الدولية والسياسات العامة
مبني الجميل

policyhub@aucegypt.edu

تلفون: +٢٠٢٦١٥٣٣٢٣

طريق الجامعة الأمريكية بالقاهرة. ص ب: ٧٤. القاهرة الجديدة. ١١٨٣٥. مصر

فريق عمل ملتقى السياسات العامة:

المشرف العام: د. ليلي البرادعي - المشرف العام المشارك: د. شاهجهان بويان - مدير الملتقى: محمد قدرى - منسق المشروع: وليد الديب

policyhub@aucegypt.edu